

## اشكال التحديث

### 1-التحديث السياسي:

• أدى التباين و الاختلاف بين مكونات العالم المعاصر إلى لفت نظر الكتاب و المفكرين كمحاولة لفهم هذا الاختلاف و لتباين خاصة في ما يتعلق بالحضارات و النمو و التطور و حاولت بعض النظريات تفسير مسألة التنمية و التخلف و تبلورت في مجموعة من النظريات أهمها نظرية التحديث حيث تنطلق النظرية من إفتراض ان الحل الوحيد لمشكلة التخلف عن ركب العالم المتحضر يتلخص في محاكاة و تقليد النموذج المستخدم في ( الدول حديثة ) . يتم ذلك من خلال مجموعة من العمليات في مختلف الجوانب خاصة الجوانب السياسية ، أو ما يعرف باسم عملية التحديث السياسي ، يتناول هذا المقال نظرية التحديث السياسي من خلال عرض المفهوم و المرتكزات الأساسية التي قامت عليها و أهميتها و الإنتقادات التي قدمت لها

#### • مفهوم التحديث السياسي:

يشير المفهوم العام للتحديث السياسي على أنه " هو عملية الإنتقال من نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي حديث " وكذلك هو محاولة تقريب أجزاء الدولة المختلفة و النظم السياسية و الاجتماعية برمتها إلى مستوى الدول الأكثر نمواً و تطوراً. يتضح من التعريف السابق إن التحديث السياسي هو جزء من عملية التحديث الاجتماعي ، عندما تحدث تحولات في جميع المكونات الرئيسية للنظام الاجتماعي : الاقتصاد ، و العلاقات الاجتماعية ، و الثقافة ، و التعليم ، الخ. ولكن اختيار مسار التحديث يحدث و يبدأ في مجال السياسة ، مع الإرادة السياسية للتغيير.

اعتبر التحديث السياسي ظاهرة اجتماعية مرتبطة بتأسيس انساق و قيم جديدة للمجتمع منها الثقافة السياسية و الكفاءة في الأداء و التقدم في النظم الاقتصادية ، و هو قائم على التغيير أيضاً نحو قيام أسس جديدة في التنمية بكافة أشكالها. عرف صموئيل هنتنغتون التحديث السياسي : " هو استبدال عدد كبير من السلطات السياسية التقليدية ، و الدينية ، و العائلية ، و العرقية بسلطة سياسية ، وطنية ، علمانية واحدة. " وقد عرفه جيمس كولمن بأنه : " مجموعة من التحولات البنوية و الثقافية في الأنساق السياسية للمجتمعات التي تقوم بالتحديث، بمعنى أن التحديث السياسي يشير إلى عمليات تمييز البنية السياسية و علمنة الثقافة السياسية مما يعزز قدرة النسق السياسي و فاعلية و كفاءة أدائه. "

#### الفرق بين التحديث السياسي و التنمية السياسية:

هنالك خلط و إلتباس بين مصطلحي التحديث السياسي و التنمية السياسية و قد علل البعض ان التحديث السياسي قد سبقه مصطلح "التنمية السياسية" إلا إن هنالك فرق بين المصطلحين فالتنمية السياسية هي مجموعة من الوسائل التي تستخدمها الدول في تطوير سياستها الداخلية و الخارجية " أو " هي الطريقة التي تهدف إلى تطبيق إستراتيجية سياسية تؤدي إلى تطوير حالة الضعف السياسي المنتشرة في دولة ما، و تسعى إلى المحافظة على استقرارها سياسياً ضمن البيئة التي توجد فيها. يتضح مما سبق أن التنمية السياسية تشمل مجموعة العمليات التنموية التي تحرص الدول على تطبيقها من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات السياسية الدولية.

نشأة و ظهور المصطلح

ظهرت نظرية التحديث في أواخر الخمسينات و الستينات، في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان أشهر روادها روستو و هنتنغتون و ليرنر و قد إنطلق منظرو " نظرية التحديث " من سؤال أساسي هو : لماذا تبقى بعض البلاد فقيرة و متخلفة؟

وكان الجواب عن هذا السؤال، أن هناك ثلاث مشكلات تعيق التحديث في البلاد الفقيرة هي:

أولاً : لم تكن الشركات هناك كبيرة بما يكفي لإنشاء المصانع الحديثة المطلوب للتنافس مع شركات القوى الكبرى في أوروبا وأمريكا الشمالية.

ثانياً : لقد سمحت قدرة الشركات في البلاد المتقدمة، على تحصيل مقادير كبيرة من رأس المال، للتطوير وتبني تقنيات جديدة باستمرار، وذلك كان ينقص البلاد الفقيرة بشكل موجه.

ثالثاً : لقد رأوا أن الملامح الثقافية والمؤسسية والتنظيمية للبلاد الفقيرة عقيبات في طريق محاولاتها للنمو والتحول إلى الديمقراطية.

وتطورت بعض آراء نظرية التحديث على يد علماء الاجتماع المحدثون و أصبحت تشمل عدد من مجالات الحياة ( الإقتصادية ، السياسية ، الإجتماعية ... الخ ) لتوضح العلاقة التبادلية والعوامل المفسرة لعمليات التحديث في المجتمع العصري ومن بين هؤلاء العلماء دايفيد ماكيلاند في فترة الستينيات، واليكس انكلز وديفيد سميث في فترة السبعينيات ولقد تعددت الكتابات والدراسات الحديثة من أمثال دراسات مور وجيز فيلد وابتر وغيرهم. حاول كثير من المفكرين تغيير وجهات نظر بعض أصحاب نظرية التحديث التي تركز على فهم عملية التحديث بمجرد اكتساب أفراد وشعوب دول العالم الثالث مجموعة من السمات والتقاليد والاتجاهات والآراء الغربية التي يصبحوا بموجبها، بعد عمليات التحول فرداً أو مجتمعاً متطوراً وإن عملية التحديث لها جوانبها ومظاهرها المتعددة، ربما تظهر في عمليات التصنيع والعمل على اكتساب السمات الإنتاجية والتنظيمية الصناعية الحديثة والعمل على تحسين الإنتاجية للقوى البشرية أو تعتبر عملية التحديث نوعاً من التكيف البشري أو زيادة العملية العقلانية أو المعرفية بكل جوانب البيئة التي تحيط بالمجتمع الحديث. ومن ناحية أخرى قد تأخذ عمليات التحديث جوانب أكثر اتساعاً وشمولاً وهي نمو الجوانب الأخلاقية والاجتماعية، وقدرة الاختيارات الشخصية وإعطاء مزيداً من القدرات والحرية في اختيار مستقبل أفضل للفرد، وقدرته على مواجهة مشكلات الحياة الحديث. ويرى هذا الاتجاه أن التخلف حالة أصيلة وذاتية بالمجتمعات المتخلفة أفرزتها طبيعتها البنيوية المتخلفة ، وإذا أرادت هذه المجتمعات التقدم والتنمية فعليها ضرورة استعادة انظم الغربية وإحلالها محل النظم التقليدية ، واقتفاء أثر هذه الدول حيث أن نموذجها هو النموذج الأمثل للتنمية ويعتبر التحديث هو عملية التحول في اتجاه الأنساق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الغربية وأمريكا الشمالية ، وذلك على اعتبار أن هذه الأنساق مرتبطة بالتقدم وأنه لا يمكن التقدم إلا بالأخذ بها ، وهو ما يشير إلى نمذجة الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالمجتمعات الغربية ، والتأكيد على أنها النموذج الأوفق للتقدم. تطورت نظريات التحديث السياسي وكان جزء كبير من الاهتمام بالتحديث قد بدأ مع انهيار الامبروطوريات الاستعمارية القديمة وقد أصبح العالم الثالث مركز اهتمام السياسيين الذين كانوا متحمسين للبرهنة على أن البلاد المتجهه نحو الاستقلال يمكن أن تحقق التنمية في ظل العلاقة مع الغرب بدلا من الاتحاد السوفيتي وقد عكس ذلك اهتمام الباحثين الامريكيين بفحص الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى التحديث.

فالتنمية إذا تعتمد على إحلال القيم الجديدة محل القيم التقليدية والبدائية ففي المجتمع التقليدي نلاحظ ثلاثة سمات هامة يتميز بها وهي:

1. الناس يتجهون إلى الماضي ويفتقرون إلى القدرة الثقافية على التوافق مع الظروف الجديدة.

2. نسق القرابة هو الإطار المرجعي الحاسم لكل الممارسات الاجتماعية لكونه الوسيلة الأولى التي من خلالها تنظم كل العلاقات الاقتصادية والسياسية والقانونية.

3. لاعضاء المجتمع التقليدي مدخل عاطفي وخرافي وقدري في النظر لما حولهم.

وعلى العكس يقوم المجتمع الحديث على سمات مختلفة تماماً:

1. قد تستمر تقاليد الناس في البقاء ولكنهم ليسوا عبيدا لها وهم يتحدثون أي شيء يبدو غير ضروري أو يعوق التنمية والتقدم.
2. أصبح للقرابة دور أقل أهمية في كل مجالات المجتمع (حتى داخل الأسرة) بسبب الحاجة إلى التنقل الجغرافي والاجتماعي.
3. أعضاء المجتمع الحديث ليسوا قديريين بل ينظرون للأمام ويتصفون بالابتكار والاستعداد للتغلب على العقبات. المرتكزات الأساسية لنظرية التحديث السياسي هناك خليط من الملامح السوسولوجية والسيكولوجية والاقتصادية لنظرية التحديث، تتضمن على سبيل المثال أنساق القيم كإطار مرجعي والدافع الفردي.

1. التحديث السياسي هو أمر حتمي تتعرض له جميع النظم السياسية مهما كانت نوعيتها أو حقبتها الزمنية.
2. هناك تأكيد على أولوية الدور الذي تلعبه القيم والمعايير والمعتقدات عند الناس لتحديد نوع المجتمع (تقليدي أو حديث) الذي تخلفه هذه القيم وهكذا يكون التغيير القيمي شرط أساسي للتحديث السياسي.)
3. يعد التطور الصناعي الذي حدث في الغرب برنامج عمل للتنمية في كل انحاء العالم (بداية انطلاق التنمية في العالم.)
4. يحدث التطور و التحديث في المجتمعات حينما تفسح الأنماط التقليدية والسلوك الطريق للمفاهيم و الأنماط الجديدة، ويمكن أن تتعرض البلاد النامية في العالم الثالث لهذه الضغوط من الخارج. أي أنها يمكن أن تتجه للتحديث بمساعدة البلاد المتطورة.
5. تتباين مراحل التنمية تبعاً لاختلاف المجتمعات ودرجة نجاحها في تبني سمات التحديث. الإتجاهات النظرية لنظرية التحديث السياسي: نظرية التحديث السياسي هي خليط لأراء مجموعة من العلماء و المفكرين و إمدتات لتطور الإسهامات العلمية في حقل العلوم السياسية.

صموئيل هنتنغتون

اختار هنتنغتون ثلاث مجموعات أساسية من المتغيرات المستقلة لتفسير التحديث السياسي هي:

1. عقله السلطة.
  2. التخصص البنيوي.
  3. المشاركة السياسية.
- يرى هنتنغتون أن الطبيعة الدقيقة للعلاقة بين هذه المتغيرات، لا يمكن تحديدها إلا عبر التحليل التجريبي ومعرفة مدى نجاحها في التغيير والتوجه نحو التحديث و أن هناك تداخلاً تطبيقياً بين هذه المتغيرات الثلاثة والتي سيصبح التحديث

السياسي بموجبها هو محاولة الحصول تدريجياً على قدرة سياسية واعية وجديدة نوعياً ومعززة تتجسد في:

أولاً : المؤسسة الفعالة لأنماط جديدة من التكامل والاختراق بحيث تنظم وتحتوي التوترات والصراعات الناتجة عن عملية التمايز.

ثانياً : المشاركة في الموارد وتوزيعها بشكل يستجيب بصورة ملائمة للمطالب الناتجة عن مضامين المماثلة.

ثالثاً: المرونة المتواصلة في وضع الأهداف الجديدة وتحقيقها.

ويعتقد صموئيل أن يجب النظر إلى التحديث السياسي من زاويتين مختلفتين , أولاً : كونه إطاراً للانتقال من نظام سياسي تقليدي إلى آخر حديث ، والثاني هي كونه إطاراً للأوجه والمؤثرات السياسية للتحديث الاجتماعي والاقتصادي والثقافي." جيمس كولمن

وقد قدم مساهمة كبيرة في التحديث السياسي , فهو يعتقد أن الخصائص أو المتغيرات الأساسية التي ارتبطت بعملية التحديث السياسي يمكن وضعها تحت ثلاثة عناوين رئيسية , وهي:

أولاً : التمايز الوظيفي , وتشير إلى عملية الفصل المتزايد والتخصص في جميع الأدوار , وكذلك الأطر المؤسساتية , والروابط في تطوير الأنظمة السياسية جميعها.

ثانياً : المماثلة , وتشير إلى المضمون الأخلاقي السائد في النماذج الناشطة لمختلف مناحي الحياة الحديثة والتي تقاس الحدثة بموجبها , وتقاس الشرعية السياسية على أساسها.

ثالثاً : القدرة بوصفها تجسد القدرات التكيفية والخلاقة المتزايدة بشكل متواصل , والتي يمتلكها الإنسان لمواجهة بيئته الداخلية والخارجية.

ويقدم " جيمس كولمن " متغيرين أساسيين , يرجعان إلى النظام السياسي الحديث , وهما " الديمقراطية " و " الدولة القومية " , فالديمقراطية وجدت من يؤيد ضرورتها في أي نموذج للتحديث السياسي , سواء على أسس أخلاقية أم بسبب كونها تعزز القدرة التكاملية , و التكيفية للنظام السياسي , وتضفي عليه المرونة المطلوبة , وهذه الرؤية الأخيرة هي أساس تشخيص المكون الديمقراطي , نظاماً تطورياً ومستهدلاً أساسياً في التحديث السياسي , أما الدولة القومية فيرى البعض أن التأثير الأساسي للتحديث تمثل بخلقها , فمفهوم بناء الدولة لم يستعمل كثيراً بعداً أساسياً للتحديث فحسب , وان كمرادف له , ولا يمكن إنكار حقيقة أن الدولة القومية القائمة على المركزية كانت منذ التاريخ وحدة تجريبية للتحديث السياسي على كافة الصعد أن كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

نظرية مراحل النمو الاقتصادي لروستو

بالرغم من إن نظرية روستو في الأصل قد أخذت الجانب الاقتصادي إلا أنها تحتوى على بعض الجوانب السياسية وقد تم تضمينها ضمن نظريات التحديث السياسي في هذه النظرية استخدم روستو المنهج التاريخي إذ رأى أن الدولة تتطور من مرحلة إلى أخرى وتمر بخمسة مراحل تاريخية خلال نموها الاقتصادي وبالتالي فإن تقدم الدول النامية لا تعدو كونها مسألة وقت فقط بل عملية تتطلب مزيد من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية والاجتماعية والقيمية.

كما ترى نظريات التحديث أنه لإحداث التنمية لا بد من انسياب موارد وقدرات من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية في المجالات الأربعة الآتية:

1. رأس المال.

2. التكنولوجيا الغربية الحديثة والمهارات المرتبطة بها.

3. المؤسسة أو المؤسسات الغربية الرأسمالية كالمؤسسات الخاصة ومؤسسات السوق الحر عامة.

4. القيم والخصائص الثقافية والسلوكية التي يتصف بها المجتمع الغربي.

أهمية نظرية التحديث السياسي

تتبع أهمية النظرية من خلال أهداف العامة التي يسعى إليها التحديث السياسي و التي تتجسد في القيم الاجتماعية مثل النمو الاقتصادي ، والمساواة ، والديمقراطية ، والاستقرار ، والرخاء ، والعدل ، والنظام، وخصائص الحياة الاجتماعية ، من الذي في مسار التحديث تريد أن تكون حرة، و الفقر ، وعدم المساواة والقمع والعنف و الإدمان.

الاتجاهات الرئيسية للتحديث في العالم الحديث:

1. التصنيع و المعلوماتية في المجتمع.
2. الإهتمام بالبيئة.
3. إرساء الديمقراطية ، والمشاركة الشعبية في الشؤون العامة ، ومساءلة السلطة السياسية ومسؤوليتها في المجتمع.
4. تغيير جذري في معالم المجال الاجتماعي في اتجاه تحسين رفاه السكان عامة ، والفجوة بين الأغنياء والفقراء.
5. ضمان الحصول على التعليم و نوعيته ، والتي تضمن لأولئك الذين يحصلون عليها ، وإمكانية حياة نشطة وناجحة في نظام جديد ومتطور من العلاقات الاجتماعية.
6. توسيع نطاق حرية الإنسان ، واختيار والنمو بغض النظر عن ضغط التقاليد والبيئة و مكان الإقامة.

تؤكد نظرية التحديث السياسي على أن تطوير أي نظام سياسي لابد أن يرتكز على قيم حديثة و جهد كبير من اجل قيام توازن معتدل واستيعاب لجميع التوجهات والمطالبات الحديثة الناتجة عن التغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية , وهذا التوازن سيكون له مميزات حتى وان سبب اختلالاً بسبب تواجد عوامل جديدة على عوامل أخرى لا يمكن الاستهانة بها بل العمل على تطويرها وتحديثها بنسق جديد وحديث. بالرغم من تعدد وجهات نظر العلماء حول عمليات التحديث السياسي إلا إنه يتضح إنها ترتكز عملية التحديث السياسي على ثلاثة مبررات رئيسية هي:

1. التحديث يؤدي إلى ايجاد حلول للمشكلات الانسانية وذلك من اجل تحقيق مستوى معيشي أفضل.
  2. لكي يتم تحقيق هذا الهدف لابد من بذل الجهد على مستوى الأفراد وعلى مستوى المجتمع ويتم ذلك من خلال ايجاد تنظيمات لها اهداف معينة.
  3. تؤدي هذه التنظيمات الى وجود مجموعه من التحولات والتغيرات سواء كانت اجتماعيه او في مجال القيم.
- الانتقادات الموجهة لنظرية التحديث السياسي**
1. يمكن القول أن الأدبيات السياسية تعتقد بأن " التحديث السياسي " إن أي تغيير يطرأ على النظم السياسية التقليدية وتؤدي إلى انحلاله لا يعني بالضرورة الانتقال إلى نظم سياسية أخر حديثة.
  2. لكل نظام سياسي ظروفه و عوامله الخاصة التي تميزه عن غيره.
  3. الغاية الأساسية للنظام السياسي هي تحقيق الأهداف الرئيسية للمجتمع الذي يحضه له ويمارس السلطة فيه وفي التاريخ البشري الكثير من النظم السياسي التي استطاعت ان تحقق ذلك بالرغم من انها تحمل صفات تقليدية حسب مرتكزات نظرية التحديث.
  4. كما أن التغييرات الاجتماعية التي تظهر بفعل التحديث السياسي في دول عالم الجنوب لا تتجه بالضرورة إلى تغييرات سياسية مماثلة , كالاتجاه نحو الديمقراطية أو الاستقرار السياسي والتمايز البنيوي والاندماج القومي من ناحية أخرى.
  5. اتجه بعض الكتاب إلى أن التحديث السياسي والتنمية السياسية متطابقان , و أن التحديث السياسي هو مظهر للتنمية السياسية.

## 2-التحديث الاقتصادي

نال مفهوم التحديث الاقتصادي حفا وافرًا من الدراسة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك بعد ظهور المجتمعات النامية, الا ان الموضوع المهم الذي بحثه الاقتصاديون ان هناك عوامل غير اقتصادية اثرت على عملية التحديث الاقتصادي فالتحديث السياسي كان له تاثير كبير على ,الاقتصاد فالاصلاح الزراعي والخدمات الاجتماعية والاصلاح الاداري والتصنيع كلها ظهرت نتيجة للتحديث السياسي

يضم التحديث الاقتصادي الكثير من العناصر والادوات التي تحدث تغييرا في اتجاهات الافراد ويشمل التطبيق المنظم للعلوم والتكنولوجيا في عمليات الانتاج والترشيد والتوزيع كما يتضمن الاستخدام الكلي للطاقة بدلا من استخدام الطاقة الحيوانية او البشرية المستخدمة في المجتمعات التقليدية حيث يؤدي الى تنوع الانتاج حسب احتياجات المستهلكين , وهذا معناه ان يكون هناك اختيار لانماط الانتاج ومهارات العمال لان من الصعوبة تنمية التحديث الاقتصادي دون وجود المهارات الفنية والادارية

ان عملية التحديث الاقتصادي لا يمكن ان تتم دون ان تتجاوب مجموعة القيم والنظم الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية تجاوبا عميقا مع تلك القيم والتنظيمات الجديدة التي يتضمنها نوع التغيير لجديد ونوع الاقتصاد الحديث, فالبلد لا يمكن ان يكون اشتراكيا او رأسماليا حسب افكار حكامه ونواياهم وانما تبعا لبنياته الاجتماعية الذي يميزه ولطبيعة الطبقات التي تقوده

ان عملية التحديث الاقتصادي عملية صعبة لان التغيير لا يمكن ان يحدث في جميع الاتجاهات بالتساوي فالمشكلة التي تواجه الدول النامية هو كيفية اجراء التحديث الاقتصادي, فعلاج هذه المشكلة يكمن في التخطيط الاقتصادي الصحيح هو الطريق الامثل نحو التنمية والتطور الاقتصادي السريع وقد اكد الكثير من الباحثين ان مناطق جنوب شرق اسيا مثل سيلان واندونيسيا استقبلت التخطيط بعد استقلالها لكنها فشلت في تحقيق التحديث الذي نجحت به الهند مثلا وان السبب في نجتج البعض وفشل البعض الاخر هو التقليد الاعملخطط تنمية مجتمعات اخرى دون مراعاة لمشكلات المجتمع واحتياجاته والسبب الثاني للفشل يتمثل في ان يكون التخطيط منصبا على جانب واحد يخدم مصالح الدول وبذلك يكون مجرد شعار اكثر منه تخطيطا فعليا والسبب الثالث ان معظم دول العلم الثالث ذات سياسته مركزية فيصبح التخطيط محتكرا من المركز

ان التحديث الاقتصادي هو الانتقال من الصناعات الاستخراجية الى الاستهلاكية فالربط بين المصادر الطبيعية والامكان الصناعية يتطلب مواصلات متقدمة اي ان التحديث عملية نسبية تختلف باختلاف المجتمعات وحاجاتها فانتاج جرار او قطار في دولة يعتبر قمة التحث بينما انتاج سيارة في دولة اخرى يعتبر تحديث ان ابرز من اهتم بالتحث الاقتصادي هو الالمانى كارل ماركس الذي اكد ان القوة الاقتصادية في كل مكان هي اساس السيطرة السياسية وان التحديث ياتي عن نمو التكنولوجيا (القوى المنتجة) او العلاقات بين الطبقات الاجتماعية لذلك فالتحديث الاقتصادي يرتبط بالتحديث السياسي وان كلاهما ضروري لبناء مجتمع حديث وان دول العالم الثالث التي تعاني من قضية التحديث اثبتت التجربة التاريخية استحالة تطبيق انماط اقتصادية تقليدية اشتراكية او رأسمالية على مشاكل العالم الثالث الاقتصادية فظروف النصف الثاني من القرن العشرين وتعدد مناهج واساليب النمو كشفت عن عدم قابلية طرق النمو التقليدية للتطبيق في كثير من بلدان العالم الثالث لتميزها بخصائص تختلف عن خصائص الدول الغربية .

### 3-التحديث الاجتماعى

يمتاز التحديث الاجتماعى بانتقال اعداد كبيرة من سكان الريف الى المراكز الحضرية الصناعية اضافة الى نمو التكنولوجيا الذي ادى الى الاقلال من عدد العمال الزراعيين غير الفنيين كما تقل الفروق بين سكان الريف والمدينة في الدول النامية التي تستخدم المكننة الزراعية نتيجة تقدم شبكة المواصلات كما ان التحديث يؤدي الى تغير النظرة الخارجية للأفراد وسلوك الجماعات الذي يرتبط بوظيفتهم في المجتمع وليس بالنسبة الى عقاندهم ولغتهم ومكان اقامتهم

مع نمو التحديث الاجتماعى يجد الفرد نفسه في مجتمع يمتاز بالحرية وضعف القيود التي تحد من حريته وقدرته على اتخاذ القرارات الخاصة به ليكون حرا في اختيار مهنته وليس ملزما بمتطلبات عائلته او عشيرته مع الملاحظة ان القيود التي تفرض على حريته تاتي من اخلال القانون وليس التقاليد والممارسات الاجتماعية

كما ان نظام المواصلات والاتصال ربط اجزاء المجتمع , وان التحديث الاجتماعي يضع الاولوية لمهارات الاكتساب بدلا من الوراثة والمكانة الاجتماعية اي ان من خصائص التحديث الاجتماعي هو الاكتساب

وقد اكد كارل ماركس ارتباط اشكال التحديث مع بعضها حيث قال ان الانتاج الاجتماعي الذي يترتب عليه علاقات معينة هو نتيجة لتطور الانتاج وعلاقات الانتاج التي تشكل البناء الاقتصادي للمجتمع الذي يؤدي بدوره الى ظهور البناء السياسي العلوي الذي يرتبط ارتباطا مباشرا بالاستقلال السياسي اي انهاء الوضع الاستعماري كذلك ان التحديث الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن ان يتحققا دون حدوث الاستقلال الاقتصادي متمثلا بنزع ملكية راس المال الاجنبي وتاميم المزارع والمناجم والبنوك وسائر المشروعات المملوكة لراس المال الاجنبي وهذا يتطلب ايضا تعديل العلاقات النقدية والتجارية والمالية بدون الاعتماد على الاستثمارات وراس المال الاجنبي وهذا لا يعني عدم اقامة تجاريه مع الدول الاجنبية لكن في حدود المساواة وليست سيطرة اجنبية

ان التحديث الاجتماعي هو اساس ايضا لقيام التحديث الاقتصادي والسياسي فالتحول الاجتماعي يؤدي الى اختفاء الطبقات الطفيلية والرجعية وتحقيق الثورة الديمقراطية التي لا تحدث دون تحقيق اهداف محددة تتمثل بتحسين مستوى المعيشة للأفراد وبناء اقتصاد قادر على اشباع حاجات السكان المتزايدة وارتفاع مستوى التلقيم وزيادة الانتاج الصناعي والزراعي .

لذلك فجميع اشكال التحديث مرتبطة مع بعضها ولا يمكن فصلها لان تحقيق التحديث في جانب واحد يعني فشل لعملية التحديث